# الأزمات السياسية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي منذ ٢٠١١

# Political crises facing the Gulf Cooperation Council countries since 2011

**فهد بن علي هلال الحربي**

طالب دكتوراه – جامعة الزقازيق

**المستخلص**

أن الأزمات السياسية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١ قد شكلت تحديات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد تعرضت دول الخليج لمجموعة من الضغوط الناجمة عن التحولات السياسية في المنطقة، بما في ذلك ثورات الربيع العربي، وصعود جماعات متطرفة، وتدخلات إقليمية تؤثر بشكل مباشر في أمن واستقرار هذه الدول. وعلى الرغم من التحديات، تمكنت دول المجلس من تبني سياسات مرنة ومعقدة، تجمع بين الدبلوماسية والحسم العسكري، وذلك لحماية مصالحها الوطنية وتعزيز استقرار المنطقة.

إن هذه الأزمات قد أسهمت في إعادة تقييم استراتيجيات دول الخليج، سواء على المستوى الداخلي من خلال تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، أو على الصعيد الخارجي من خلال بناء تحالفات جديدة مع قوى كبرى وصغرى على حد سواء. في ظل هذه الظروف المعقدة، تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في تحديد أولوياتها استنادًا إلى رؤى سياسية جديدة، تسعى إلى التكيف مع الواقع الإقليمي والدولي المتغير، مع الحفاظ على وحدة المجلس وتعزيز تأثيره كقوة إقليمية مؤثرة.وعليه، توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات أهمها تأثير الأزمات على الاستقرار السياسي: أظهرت الأزمات السياسية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ ٢٠١١ تأثيرًا واضحًا على الاستقرار السياسي، حيث تفجرت احتجاجات في بعض الدول، بينما واجهت دول أخرى تهديدات أمنية نتيجة لصراعات إقليمية.

**الكلمات الرئيسية:** الأزمات السياسية ؛ مجلس التعاون الخليجي ؛ الربيع العربي

## Abstract

The political crises faced by the Gulf Cooperation Council (GCC) countries since 2011 have posed significant challenges, both internally and externally. The Gulf states have been subjected to a range of pressures resulting from political transformations in the region, including the Arab Spring revolutions, the rise of extremist groups, and regional interventions that directly impact their security and stability. Despite these challenges, the GCC states have been able to adopt flexible and complex policies, combining diplomacy with decisive military action, to protect their national interests and enhance regional stability.

These crises have contributed to a reassessment of the Gulf states' strategies, both internally, by promoting social and economic stability, and externally, by building new alliances with major and minor powers alike. Under these complex circumstances, the Gulf Cooperation Council (GCC) countries continue to prioritize their policies based on new political visions, seeking to adapt to changing regional and international realities while preserving the unity of the Council and enhancing its influence as an influential regional power. Accordingly, the study reached a number of conclusions and recommendations, the most important of which is the impact of crises on political stability: The political crises experienced by the GCC countries since 2011 have clearly impacted political stability, as protests erupted in some countries, while others faced security threats resulting from regional conflicts.

**Keywords**: Political crises; Gulf Cooperation Council; Arab Spring

**مقدمة:**

منذ عام ٢٠١١، واجهت دول مجلس التعاون الخليجي بيئة إقليمية تتسم بقدر عالٍ من الاضطراب وعدم اليقين، نتيجة موجة التحولات السياسية الكبرى التي اجتاحت المنطقة العربية، بدءًا من احتجاجات "الربيع العربي" وما تبعها من تداعيات هيكلية على مستوى الدولة والمجتمع. فقد شكّلت هذه التحولات لحظة فارقة في المشهد الإقليمي، أفرزت أزمات سياسية متلاحقة امتدت آثارها إلى المجال الخليجي، سواء من حيث التهديدات الأمنية غير التقليدية، أو إعادة تشكل موازين القوى الإقليمية، أو تصاعد التدخلات الخارجية في الشؤون العربية.

وقد تزامن ذلك مع تحولات عميقة في بنية النظام الدولي، أبرزها التغير في أوزان الفواعل الدولية، وتزايد النزعة الانعزالية لدى بعض القوى الكبرى، وعودة مظاهر الاستقطاب الجيوسياسي. وفي خضم هذا الواقع المتسارع، أصبحت

دول مجلس التعاون أمام سلسلة من الأزمات السياسية التي فرضت تحديات غير مسبوقة على صعيد استقرارها الإقليمي ووحدة مواقفها الجماعية.

تركّز هذه الدراسة على استعراض الأزمات السياسية الرئيسية التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١، مع تسليط الضوء على خلفياتها، وطبيعة تفاعلاتها مع السياقين الإقليمي والدولي، وذلك بهدف الإسهام في رسم صورة أشمل لطبيعة المرحلة وتحولاتها.

**أولاً، إشكالية الدراسة:**

رغم ما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من استقرار نسبي وموارد استراتيجية مكّنتها من الحفاظ على مكانة إقليمية مؤثرة، فإنها وُضعت، منذ عام ٢٠١١، أمام سلسلة من الأزمات السياسية المتداخلة التي لم تقتصر تداعياتها على الإطار الخارجي، بل امتدت لتطال بنية النظام الإقليمي ووحدة الصف الخليجي ذاته. وتكمن الإشكالية الرئيسة في طبيعة هذه الأزمات، من حيث تنوعها، وتشابك أبعادها الداخلية والخارجية، وارتباطها بتغيرات هيكلية في الإقليم، فضلًا عن تفاعلها مع تحولات أوسع في النظام الدولي.

من هنا، تتمحور الإشكالية حول التساؤل الآتي: **ما هي أبرز الأزمات السياسية التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١؟**

**ثانيًا، أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم تحليلي شامل لطبيعة الأزمات السياسية التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١، من خلال التركيز على السياقات الإقليمية والدولية التي أحاطت بها، ومجالات تأثيرها المختلفة. وتنطلق الدراسة من مقاربة وصفية تحليلية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- رصد أبرز الأزمات السياسية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة منذ اندلاع موجة "الربيع العربي"، وتحديد السياقات التي نشأت فيها.
- تحليل العوامل البنيوية والظرفية التي أسهمت في تصاعد هذه الأزمات، سواء داخل دول المجلس أو في محيطها الإقليمي.

- توفير أرضية معرفية تُمكّن من فهم الإطار العام للأزمات في الخليج دون التطرق إلى أساليب المعالجة أو أدوات الإدارة، بما يسمح ببناء تصورات موضوعية حول بنية التحديات السياسية في المنطقة.

**ثالثًا، منهج الدراسة:**

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أحد المناهج العلمية الملائمة لتحليل الظواهر السياسية المركّبة، حيث يقوم على جمع معلومات دقيقة وكافية حول موضوع الدراسة، وتحليلها بصورة منهجية تهدف إلى فهم أبعاد الظاهرة وتفسيرها في ضوء المعطيات الفعلية.

ويُعد هذا المنهج مناسبًا لدراسة الأزمات السياسية التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١، من حيث توصيف خصائصها، وتحديد أنماطها، وتحليل أسبابها وسياقاتها، وكذلك رصد وتقييم استجابات الدول الخليجية لها. كما يسمح المنهج الوصفي التحليلي بتفسير التفاعلات السياسية في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية، واستنتاج المؤشرات والدلالات ذات الصلة، بما يُسهم في الوصول إلى نتائج موضوعية تدعم الفهم العلمي للظاهرة وتُسهم في تقديم رؤى قابلة للتطبيق في مجال إدارة الأزمات.

**رابعًا، تقسيم الدراسة:**

- المبحث الأول: ماهية الأزمة السياسية وإدارتها
- المبحث الثاني: الأزمات السياسية في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١

## المبحث الأول

## ماهية إدارة الأزمة السياسية

تُعد إدارة الأزمات السياسية أحد المحاور الجوهرية في دراسات العلاقات الدولية والسياسات العامة، بالنظر إلى ما تفرزه الأزمات من تهديدات مباشرة على استقرار الدول ومكانتها الإقليمية والدولية. وقد ازدادت أهمية هذا المفهوم في ظل عالم يتسم بتسارع التحولات، وتشابك المصالح، وتعدد الفاعلين من دول وأطراف غير حكومية، مما جعل الأزمات السياسية أكثر تعقيدًا وتداخلًا من ذي قبل.

وتُشير إدارة الأزمة السياسية إلى جملة من السياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة، سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع أطراف أخرى، بهدف احتواء الأزمة والحد من آثارها السلبية، ومعالجة أسبابها العميقة بما يضمن استعادة الاستقرار والتوازن السياسي. ولا تقتصر إدارة الأزمات على الجانب الأمني أو السياسي فحسب، بل تشمل أبعادًا اقتصادية، إعلامية، قانونية، واجتماعية، في إطار منظومة متكاملة من الأدوات المؤسسية والقدرات الاستراتيجية.

ويقتضي فهم ماهية إدارة الأزمات السياسية الوقوف عند المفهوم في بعديه النظري والتطبيقي، والتفريق بينه وبين مفاهيم قريبة مثل الوقاية من الأزمات أو حل النزاعات، بالإضافة إلى تحليل مراحل إدارة الأزمة، والخصائص التي تميّز الأزمات السياسية عن غيرها من الأزمات.

**أولاً، مفهوم الأزمة السياسية:**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة كنتيجة مباشرة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية السريعة والمتلاحقة والتي تعمل في إطارها الدول / المنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية، الأمر الذي يترتب عليه حدوث أزمات تفرض على المنظمات إدارتها بكفاءة وفاعلية وبهدف الحد من نتائجها السلبية والاستفادة من نتائجها الإيجابية.

فالأزمة لغةً: تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم[١].

أما الأزمة اصطلاحًا: فهي "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة". حيث تعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي يُصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد، وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد ينجم عن الأزمة[٢].

وبالتالي فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد – تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة مما يتطلب ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفاقم الأزمة.

وعليه، تعد الأزمة السياسية بمثابة خلل يؤثر تأثيرًا ماديًا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالبًا بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري(٣).

ووفقًا لقاموس "وبستر" فتعرف الأزمة السياسية بأنها "موقف يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ أو الأفضل، وهذا الموقف يواجه الدول والأفراد والجماعات والمنظمات بمختلف أنواعها"(٤).

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر فاعتبر الأزمة السياسية بأنها: "عرضاً Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها"(٥).

ومن ثم، يمكن للباحث تعريف الأزمة السياسية بأنها "عبارة عن حدث مفاجئ غير متوقع حدوثه زمنيًا تتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث، وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذه، وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف".

ومن خلال ما سبق، يمكن القول بأن الأزمات بشكل عام تتسم بمجموعة من السمات المشتركة، هي(٦):

١. المفاجأة وعدم التوقع: من حيث حدوثها متى؟ وأين؟ ففى حالة حدوث عمل إرهابي، فإن المفاجأة تكون كاملة، وهذا يؤكد ضرورة وجود نظام قادر على التعامل مع الأزمة عند حدوثه.
٢. النقص في المعلومات الدقيقة: في وقت الأزمة لا نملك كل الحقائق، هل قتل فردين؟ أم أكثر من ذلك، أم تكون بعض المعلومات غير صحيحة، وقد يكون لديك ميول لإعطاء معلومات إلى وسائل الإعلام، وأنت غير متأكد من كل المعلومات التي تقدمها.
٣. التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية التي تسعى الدولة / المنظمة إلى تحقيقها: ويشمل هذا التهديد حجم وقيمة الخسارة المحتملة، بالإضافة إلى احتمال تحقق هذه الخسارة، وكلما زاد حجم وقيمة الخسارة واحتمال تحققها زادت درجة التهديد.
٤. ضغط الوقت: بمعنى الوقت المحدود المتاح أمام متخذ القرار للقيام بالبحث واتخاذ القرار قبل وقوع الخسائر المحتملة أو تصاعدها، وضغط هذا الوقت لا يتساوى بالضرورة مع التوقيت الطبيعي الذي يتضح من الساعة أو التقويم العادي، إذ أن إدراك متخذ القرار للوقت المتاح لحل الأزمة يتأثر ببعض العناصر النفسية مثل خصائص وسمات شخصية متخذ القرار في التعامل مع الأزمة، مستوى الضغط النفسي الذي يشعر به، تعقد

الأزمة، وبصفة عامة كلما زاد تعقد الأزمة زاد إحساس متخذ القرار بالضغط النفسي وزاد ضغط الوقت عليه، وقلت درجة استجابته للأزمة.

**ثانيًا، مفهوم إدارة الأزمات:**

تتعدد مفاهيم الأزمات وإدارة الأزمات وتختلف وجهات النظر حول مفهومها وهناك اختلاف وتباين من مؤلف إلى آخر، فقد اختلفت التعريفات بحكم تباين التخصصات وتنوع الأفكار، والآراء، حيث أن هذا الموضوع يمثل أحد الاهتمامات المشتركة بين الإداريين، وعلماء النفس، والاجتماع، والمهندسين، والسياسيين، وطبيعيا أن تختلف وجهات النظر ومن ثم يصعب وضع تعريف لها يقبله الجميع.

ومع ذلك، ارتبط مصطلح إدارة الأزمات ارتباطًا قويًا بالإدارة العامة، فإدارة الأزمات نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة(٧).

ومما لا شك فيه أن إدارة الأزمات هي علم وفن، ولكنها من الناحية العملية فهي فن أكثر من كونها علم، لأنها تتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة، والغرض من إدارة الأزمة هو تغيير الأمر الواقع(٨).

ومن ثم، تعرف إدارة الأزمات بـ "العملية الإدارية المستمرة التي تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية المولدة للأزمات وتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة لمنع أو الإعداد للتعامل مع الأزمات بأقل قدر ممكن من الأضرار للمنظمة والبيئة وللعاملين مع ضمان العودة للأوضاع الطبيعية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة وأخيراً دراسة أسباب الأزمة لاستخلاص النتائج لمنع حدوث أو تحسن طرق التعامل معها مستقبلا مع محاولة تنظيم الفائدة الناتجة عنها إلى أقصى درجة ممكنة"(٩).

كما تعرف أيضًا بأنها "تعني بالأساس كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث أثارها في كافة المجالات"(١٠).

وهنا نفرق بين الآتي:

- **الإدارة بالأزمات:**

تعنى الإدارة بالأزمات نشاط تقوم به الإدارة كرد فعل لما تواجهه من تهديدات وضغوط متولدة عن الأزمة، بمعنى أنه لا توجد خطة واضحة المعالم تضع المستقبل في حسبانها، وتعد العدة لمواجهة مشكلاته أو منعها قبل وقوعها، ولكن تترك الأمور تجرى والأحداث تتداعى، حتى تقع أزمة أو أمر خطير، عندئذ فقط تتحرك الإدارة، وتنفق سلسلة من المجهودات التي غالباً ما تكون كثيفة وشاقة، وإن كانت نتائجها غير فعالة، حتى تنقضي الأزمة، فتعود الإدارة إلى السكون وعدم الحركة مرة أخرى، فلا نلمس إذن وجود للإدارة إلا وقت الأزمات(١١).

وبالتالي يمكن القول أن الإدارة بالأزمات هي إدارة ساكنة تتفاعل مع الأزمة التي تواجه المنظمة، وتتعامل معها بالشكل العلاجي الذي قد يصيب أو يخطئ، ومن ثم فهي إدارة وقتية ترتبط بالأزمة وتنتهي بانتهائها. وقد تمثل الإدارة بالأزمات أيضًا، افتعال أزمة أو إيجادها من عدم كوسيلة للتغطية والتمويه عن مشاكل أساسية قائمة تواجه الكيان الإداري، فنسيان أي مشكلة، يتم عندما تحدث مشكلة أكبر وأشد تأثيرًا، بحيث تغطى على المشكلة القائمة، وهكذا يظل الكيان الإداري يتعرض لأزمة تلو الأخرى، حتى ينهار أو يقيض الله إليه من يأخذه إلى بر النجاة.

- **إدارة الأزمات:**

هي نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة والقضاء عليها، أو تغيير مسارها لصالح المنظمة(١٢).

ومن ثم، لا شك أن نجاح الإدارة في ذلك يتوقف على مدى معرفتها ودرايتها بالعوامل والمتغيرات البيئية التي يمكن أن تسبب الأزمة، ومدى قدرتها على التكيف أو مواجهة تلك المتغيرات سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة، فإدارة الأزمات إذاً إدارة حركية ذات طابع تفاعلي وقائي وليس علاجي فقط.

وبناءً على ما سبق، يمكن النظر إلي إدارة الأزمات بأنها:

١. مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الاثار المترتبة على الأزمة.
٢. فن إدارة السيطرة من خلال رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء علي المستوي الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهو الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها.
٣. عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة الجهة أو الهيئة.
٤. القدرة على إدارة المنظمة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة.

وبالتالي، يمكن القول بأن إدارة الأزمات تسعى إلى تقليل الضرر الذي تسببه الأزمة. ومع ذلك، هذا لا يعني أن إدارة الأزمات هي نفس الاستجابة للأزمات. وبدلاً من ذلك، فإن إدارة الأزمات هي عملية شاملة يتم وضعها موضع التنفيذ حتى قبل حدوث الأزمة، حيث أن ممارسة ممارسات إدارة الأزمات تكون قبل وأثناء وبعد الأزمة، من المهم أيضًا لفريق إدارة الأزمات أن يعيد النظر في خطة إدارة الأزمات في المنظمة بهدف تقييم مدى نجاح الخطة وما هي جوانب الخطة التي تحتاج إلى المراجعة بناءً على ما تم تعلمه خلال الأزمة.

## المبحث الثاني

## الأزمات السياسية في المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ والإدارة الخليجية

منذ عام ٢٠١١، دخلت المنطقة العربية مرحلة مفصلية من تاريخها السياسي المعاصر، اتسمت باندلاع سلسلة من الأزمات العميقة التي مست بنية الدولة الوطنية، وشكّلت تحديًا مباشرًا لقدرتها على البقاء والاستمرار. وقد جاءت هذه الأزمات في سياق ما سُمي بـ"ثورات الربيع العربي"، التي بدأت كموجات احتجاجية تطالب بالإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، لكنها سرعان ما تطورت إلى صراعات مركبة، تراوحت بين الانقسام المجتمعي، والانهيار المؤسسي، والتدخلات الخارجية، والانخراط في حروب أهلية مفتوحة في عدد من الدول.

ولم تقتصر تداعيات تلك الأزمات على الداخل العربي، بل امتدت آثارها لتطال النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي على حد سواء، حيث أفرزت تحديات جديدة تتعلق بالهجرة غير الشرعية، والإرهاب العابر للحدود، والانقسام الجيوسياسي، وإعادة تشكل التحالفات الدولية والإقليمية. كما أظهرت هذه الأزمات حدود قدرة المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، على احتواء التوترات ومعالجتها ضمن إطار عربي مشترك.

تميزت الأزمات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ ٢٠١١ بتنوع أسبابها ومساراتها، لكنها تشترك جميعًا في ارتباطها بعوامل داخلية تتعلق بمشكلات الحكم، والشرعية، والتوزيع غير العادل للثروة، إلى جانب عوامل خارجية ترتبط بصراع الإرادات بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، واستغلال هشاشة بعض الدول كمدخل لإعادة رسم النفوذ.

### ١. ملف الثورات العربية:

إن ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات في مختلف الأرجاء وتحديدًا في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، تونس وذلك من أجل المطالب بالتغير استهدافًا لتحقيق التحسن الاجتماعي في شتى قطاعاته المعيشية تسببت في العديد من الاضطرابات في المنطقة وخاصة أن بعضها انتهى بسلسلة من العنف غير المبرر من قبل بعض التيارات أو حتى من الأنظمة السياسية وهو ما تسبب بتحول جذري في سياسات المنطقة وخاصة أنها عرضت مفهوم الدولة الوطنية للزوال وفقًا للمخاطر التي تعرضت لها وحالة الخروج على النظام التي طرأت على تلك الدول.

وقد اتخذت دول الخليج مواقف متباينة إزاء موجة الثورات العربية التي اجتاحت عددًا من الدول منذ عام ٢٠١١، بناءً على حسابات تتعلق بالاستقرار الإقليمي، وفقًا لمصالح جيوسياسية مرتبطة بالتوازن الإقليمي. ففي الوقت الذي دعمت فيه بعض دول مجلس التعاون الخليجي التحركات التي أدت إلى إزاحة بعض الأنظمة التي كانت محسوبة على جماعات الإسلام السياسي، عارضت هذه الدول بشدة التغيير العنيف أو غير المنضبط الذي أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة، كما في ليبيا وسوريا. على سبيل المثال، وقفت دول الخليج ضد النظام السوري، ودعمت قوى المعارضة السورية في بداية الأزمة، سواء سياسيًا أو لوجستيًا، في محاولة لتغيير موازين القوى على الأرض. في المقابل، لعبت بعض دول الخليج دورًا مؤثرة في المشهد المصري بعد ٢٠١٣، من خلال دعم الدولة ومؤسساتها ضد صعود جماعة الإخوان المسلمين، التي رأت فيها تهديدًا مباشرًا لأنظمتها. كما كانت الأزمة اليمنية ساحة بارزة لتدخل مباشر من دول الخليج، عبر تحالف تقوده المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٥، ضمن عملية عسكرية هدفت

إلى إعادة الشرعية، ووقف تمدد النفوذ الإيراني عبر جماعة الحوثيين. على نحو عام، انطلق الموقف الخليجي من اعتبارات ترتبط بالحفاظ على استقرار الدولة الوطنية، ورفض مشاريع التغيير غير المنضبط أو المرتبط بجماعات الإسلام السياسي أو القوى الإقليمية المنافسة.

### ٢. ملف إيران ودول الخليج العربي:

يجمع دول الخليج العربي بإيران علاقات مضطربة على مدار التاريخ وخاصة المملكة العربية السعودية التي وطالما يجمعها بإيران الاختلاف في وجهات النظر، لذا ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تشكل تهديدًا كبيرًا لاستقرارها السياسي وإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما يعكس الحذر تجاه إيران التوترات التاريخية العميقة بين الشيعة والسنة، وبين الفرس والعرب [١٣].

ولذلك اتسمت العلاقات بين دول الخليج وإيران بالتوتر والتنافس الحاد على النفوذ الإقليمي، وازدادت حدة هذا التوتر بعد عام ٢٠١١، حيث رأت دول الخليج، خصوصًا المملكة العربية السعودية، أن إيران سعت إلى استثمار حالة الفوضى الإقليمية لتعزيز نفوذها عبر دعم الفاعلين من غير الدول في كل من سوريا واليمن والعراق ولبنان. وقد مثّل الملف اليمني أبرز تجليات هذا التوتر، حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية والإمارات دعم طهران لجماعة الحوثي تهديدًا مباشرًا لأمن شبه الجزيرة العربية. في السياق السوري، دعمت إيران نظام الأسد سياسيًا وعسكريًا، في مقابل دعم خليجي واسع للمعارضة المسلحة، ما عزز الطابع الطائفي للصراع وأدى إلى استقطاب إقليمي غير مسبوق. كما نظرت دول الخليج بعين القلق إلى تنامي النفوذ الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، وتعاظم دور الميليشيات الموالية لطهران هناك. في المقابل، سعت دول الخليج العربي ، رغم هذه المواجهة غير المباشرة، إلى تبني مقاربات متعددة، حيث ظهرت مبادرات للحوار والتهدئة، مثل مباحثات الرياض وطهران برعاية بغداد في الأعوام الأخيرة، وكذلك مساعي الوساطة القطرية والعمانية في بعض الملفات، بما يعكس إدراكًا خليجيًا لخطورة استمرار التوتر المفتوح مع إيران على الأمن الإقليمي.

### ٣. القضية الفلسطينية:

شهدت تلك القضية تطورات بل تعدٍ من قبل الجانب الإسرائيلي وخاصة من خلال عملية بناء المستوطنات في قطاع غزة والقدس ومنه لمحاولة تهويد الدولة وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة للقضاء على الهوية الفلسطينية بل ومحوها، ناهيك عن الإغارات على حقوق الفلسطينيين من خلال عمليات القذف لمناطق مختلفة من القطاع، وذلك

من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على هذا الشعب، وبالتالي فإن هذا التطور الذي لحق بتلك القضية بداية من العقد الثاني لهذا القرن لهو بالأمر الذي يستدعي التوقف على حيثياته وخاصة في ظل ارتباط تلك القضية بالأمن الإقليمي للمنطقة العربية[١٤].

وعليه، حافظت دول الخليج العربي ، في المجمل، على مواقفها الداعمة للحقوق الفلسطينية، وخاصة حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ومع ذلك، شهدت هذه المواقف تطورًا ملحوظًا منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع تزايد النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وتحوّل بعض الدول الخليجية نحو سياسة أكثر براغماتية في التعامل مع إسرائيل. فقد بادرت الإمارات، ثم البحرين، إلى توقيع اتفاقات مع إسرائيل في إطار اتفاقيات إبراهام عام ٢٠٢٠، وهو ما مثّل تحولًا استراتيجيًا في مقاربة العلاقات الخليجية–الإسرائيلية، دون أن يعني ذلك تخليًا عن دعم القضية الفلسطينية في الخطاب الرسمي. في المقابل، استمرت دول أخرى مثل قطر والكويت في تبني موقف أكثر تحفظًا تجاه العلاقات مع إسرائيل، حيث تحتفظ قطر بعلاقات مفتوحة مع الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس، وتستضيف قياداتها السياسية، وتقدم دعمًا ماليًا مباشرًا لقطاع غزة. وقد أكدت هذه السياسات الخليجية المتفاوتة أن المقاربة تجاه القضية الفلسطينية باتت تتراوح بين البعد الاقليمي التقليدي والاعتبارات الاستراتيجية المستجدة، مع استمرار حضور القضية كملف حساس يرتبط بأمن المنطقة واستقرارها، خاصة في ظل السياسات الإسرائيلية التوسعية وتهويد القدس.

### ٤. توازنات القوى بين الوحدات الدولية:

اتضح خلال العقد الماضي أن هنالك تغير في موازين القوة في العالم وذلك باتجاه إقصاء أمريكا عن سيادة العالم وأحادية القطبية من خلال القوى الصاعدة التي حققت طفرة في العديد من المجالات، وبالتالي فإن التغير الذي طرأ على تلك البيئة متمثل في التنافس بين تلك الوحدات والحروب غير العسكرية التي أعلنتها وخاصة الاقتصادية منها، كما أن العالم شهد خلال العقد الماضي وجهتين مختلفتين للإدارة الأمريكية إحداها تمثلت في نظام الرئيس أوباما ودعمه لما يعرف بالثورات الشعبية والتي تحولت لصراعات مسلحة فيما بعد وأيضًا لجماعات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، ثم إدارة ترامب المغايرة تمام لاستراتيجية أوباما والتي تعلن العداء الصريح لمنافسيها وعلى رأسهم الصين، ثم العداء للدول الإسلامية، وبالتالي إن قدوم تلك الرؤية المتشددة لأفكارها على رأس دولة كبرى تقود العالم

أمر جلل كونه يهدد المصالح العالمية وتوازنات القوى بين الوحدات الدولية وهو ما أدخل الدول في صراعات ومنها الصراعات والحروب التجارية بين دولة الصين وإدارة ترامب، ناهيك عن الانحياز الكامل لمشروع تهويد القدس.

وقد تفاعلت دول الخليج العربي مع التحولات في النظام الدولي خلال العقد الماضي بحذر ومرونة، حيث حاولت الحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مع السعي في الوقت نفسه لتنويع شراكاتها الدولية لمواكبة التحول نحو التعددية القطبية. وقد أظهرت دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات استعدادًا متزايدًا للتقارب مع الصين وروسيا في مجالات الاقتصاد والدفاع والتكنولوجيا، وذلك في ظل التراجع النسبي للالتزام الأمريكي تجاه أمن المنطقة، خاصة خلال إدارة أوباما، التي تبنت سياسات انسحابية ودعمت التفاهم مع إيران. كما أثار الميل الأمريكي للتركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ قلقًا خليجيًا، خصوصًا مع اضطراب المواقف الأمريكية تجاه الأزمات الإقليمية، مثل سوريا واليمن، والتخلي عن بعض الحلفاء التقليديين. في هذا الإطار، برز التوجه الخليجي لتعزيز مكانته في المعادلات الدولية من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتوسيع الاستثمارات في آسيا وأفريقيا، ودعم مبادرات الحوار بين القوى الكبرى، وهو ما يعكس حرص هذه الدول على بناء سياسة خارجية أكثر استقلالية، قادرة على المناورة وسط عالم متغير.

### ٥. ظاهرة الإرهاب:

تعتبر من أبرز المتغيرات التي عصفت بالمجتمع الدولي في العقد الثاني من هذا القرن وذلك لأنها هددت مختلف الدول العربية منها والغربية حيث أنها أضحت حروب غير تناظرية لا تخضع لقواعد الحروب التناظرية فتعتبر عدو خفي غير معلوم، كما أنه يخدم مصالح دول بعينها أي أنها حرب بالإنابة عن أخرى في أراضٍ لا تخضع لسيطرتها لتمرير مصالحها، فانتشار تلك الظاهرة بات يهدد استقرار وأمن الشعوب وبالتالي يعتبر من أهم المتغيرات التي أثرت في الأمن الإقليمي للمنطقة العربية[١٥].

ولذلك، اعتبرت دول الخليج أن مكافحة الإرهاب أولوية إقليمية ودولية، خاصة بعد صعود تنظيم "داعش" وتمدده في كل من سوريا والعراق، وتهديده المباشر لأمن واستقرار عدد من دول المنطقة. وقد انخرطت دول مجلس التعاون، خصوصًا المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين، في التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة واشنطن، وشاركت في العمليات العسكرية والجهود الأمنية لمحاصرة التنظيمات المتطرفة. كما اتجهت هذه الدول إلى تعزيز بنيتها القانونية والمؤسسية في مواجهة التطرف، من خلال تأسيس مراكز متخصصة مثل مركز "اعتدال" في الرياض،

ومركز "هداية" في أبوظبي. إلى جانب ذلك، تبنت دول الخليج خطابًا سياسيًا وإعلاميًا يدين بشدة الأيديولوجيات المتطرفة، لا سيما تلك المرتبطة بجماعات الإسلام السياسي، والتي اعتبرتها أرضية خصبة لتغذية الإرهاب العابر للحدود. وقد شمل هذا الموقف دعم العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا وسيناء واليمن، في ظل قناعة بأن انتشار الإرهاب يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الدول الخليجية واستقرار المنطقة بأسرها.

### ٦. ضعف الدولة القومية:

تُعد الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية أضعف نسبيًا من مثيلاتها في مناطق أخرى من العالم، وذلك نتيجة لعوامل تاريخية وبنيوية متشابكة. فغياب تجربة الدولة الوطنية المستقلة قبل الحقبة الاستعمارية، وعدم التوافق بين الحدود السياسية والامتدادات الطائفية أو العرقية، فضلًا عن غياب مرتكزات بناء الدولة الحديثة، ساهم جميعه في إضعاف قدرة هذه الدول على التماسك الداخلي وبناء مؤسسات فعالة. وقد أدى مسار تشكل الدولة العربية، والتحولات التي رافقته منذ منتصف القرن العشرين، إلى إنتاج أنظمة سياسية تركز على الأمن الداخلي أكثر من اهتمامها بالتعاون الإقليمي أو الانفتاح على محيطها[١٦].وفي المقارنة مع مناطق مثل أمريكا اللاتينية، والتي شهدت أيضًا هشاشة مؤسسية وعنفًا داخليًا، فإن المنطقة العربية تميزت بانعدام شبه تام لأطر التعاون الإقليمي المستدام، نتيجة لانعدام الثقة المتبادل بين الأنظمة، وغياب الرؤى المشتركة للأمن والتنمية. وبذلك، فإن علاقة الدولة بالمجتمع في كثير من الدول العربية اتسمت بالتوتر والاضطراب، مما أدى إلى تعزيز أنماط حكم ترتكز على الأجهزة الأمنية ذات التوجه الداخلي، كأداة لضبط الأوضاع السياسية والاجتماعية، وليس كرافعة لبناء دولة قوية ومستقرة[١٧].

كما يمكن تتبّع جذور الأزمات السياسية البنيوية في المنطقة العربية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين شُيّد نظام الدولة القُطرية العربية على أسس استعمارية فرضت حدودًا مصطنعة لكيانات حديثة النشأة، تفتقر في معظمها إلى شرعية تاريخية أو تجانس اجتماعي وثقافي. وقد نشأت هذه الدول في بيئات متعددة الهويات، تضم جماعات عرقية وطوائف دينية ولغوية متباينة، ما جعل بناء هوية وطنية جامعة تحديًا مستعصيًا، وأسفر عن هشاشة داخلية رافقت نشوء الدولة العربية منذ بدايتها. وفي ظل ضعف شرعية الدولة ومحدودية التوافق المجتمعي حول مفهوم الوطن، لجأت معظم الأنظمة إلى فرض الاستقرار بالقوة، عبر أنظمة حكم استبدادية ارتكزت على القبضة الأمنية، دون أن تنجح في بلورة مشروع وطني يتجاوز الانتماءات الأولية. وعلى الرغم من بعض المحاولات لكسب الشرعية من خلال تبني أيديولوجيات كالقومية العربية أو الاشتراكية الناصرية، أو عبر روايات تاريخية مُبالغ فيها – مثل ربط

الفلسطينيين بالكنعانيين أو العراقيين بالبابليين – إلا أن هذه المساعي لم تفلح في تأسيس ولاء وطني عابر للانقسامات المجتمعية العميقة[١٨].

ومع نهاية الحرب الباردة، وظهور تحديات كبرى تمثلت في العولمة المتسارعة، وتفكك التوازنات الدولية، وظهور الفاعلين من غير الدول وعلى رأسهم الجماعات الجهادية، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية. وبهذا، تضافرت هذه العوامل لتفجّر سلسلة من الاضطرابات التي عصفت بالنظام السياسي العربي منذ عام ٢٠١١، وأسهمت في تعميق أزمة الدولة القُطرية، وصولًا إلى تقويض أحد أهم أسسها، وهو احتكار الشرعية والهيمنة على المجال السياسي الداخلي.

ومن ثم، تابعت دول الخليج بقلق عميق مظاهر انهيار الدولة القُطرية في عدد من دول المشرق والمغرب العربي، حيث اعتبرت أن هذا الانهيار يفتح المجال أمام الفوضى، ويخلق بيئة خصبة لتدخلات القوى الإقليمية المنافسة، وعلى رأسها إيران وتركيا، فضلًا عن التنظيمات الإرهابية. وقد تبنت دول الخليج العربي سياسات تهدف إلى دعم الكيانات المركزية في الدول العربية، والسعي إلى إعادة بناء الدولة الوطنية، كما في حالة اليمن ومصر، مع التشديد على أهمية المؤسسات العسكرية والأمنية في إعادة الاستقرار. كما دعمت هذه الدول، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات، مبادرات دولية للحفاظ على وحدة ليبيا، ورفضت أي حلول تؤدي إلى تقسيم سوريا. في الوقت نفسه، عبّرت دول الخليج العربي عن مخاوفها من أن يؤدي تفكك الدولة في بعض الدول العربية إلى موجات نزوح جماعي تؤثر على الأمن الديموغرافي والاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك الخليج ذاته. ومن هذا المنطلق، تبنّت هذه الدول خطابًا سياسيًا يربط بين الاستقرار السياسي، وقوة الدولة الوطنية، ورفض مشاريع التغيير الراديكالي التي تضعف الكيان السياسي للدولة.

### ٧. الفاعلون من غير الدول:

قبل اندلاع موجة الانتفاضات الشعبية عام ٢٠١١، كانت بعض الدول العربية، وإن كانت تفتقر إلى الشرعية الشعبية والتعددية السياسية، تحتفظ بقدر من القوة المؤسسية والمركزية الإدارية. فقد تمكنت هذه الدول، بدرجات متفاوتة، من ممارسة وظائف الدولة التقليدية، مثل احتكار وسائل العنف، وتقديم الخدمات العامة، وبسط السيطرة على كامل أراضيها، بما في ذلك المناطق النائية. وعلى الرغم من اعتماد الأنظمة بشكل كبير على أجهزة أمنية قمعية

وارتباط الدولة بالنظام بشكل وثيق – إلى درجة طمس الفاصل بينهما – إلا أنها لم تكن تُصنف كدول فاشلة، بل عملت بشكل فعّال ككيانات سياسية مستقرة نسبيًا.

غير أن هذه المعادلة بدأت بالتآكل مع انطلاق الثورات العربية، التي سرعان ما تحولت في بعض الدول إلى نزاعات مسلحة وصراعات أهلية مفتوحة. فقد شهدت دول مثل ليبيا وسوريا واليمن والعراق تراجعًا كبيرًا في وظائف الدولة، نتيجة الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، ما أدى إلى تفكك تدريجي للهياكل الرسمية، وخلّف فراغًا سياسيًا وأمنيًا واسع النطاق. وأدى ذلك إلى تعاظم ظاهرة "نفاذية الدولة"، من حيث ضعف السيادة على الأرض، وتآكل سلطة القرار المركزي، وعجز الدولة عن احتكار القوة أو تأمين الخدمات الأساسية.

في هذا السياق، برزت كيانات جديدة على أنقاض الدولة الوطنية المنهارة. هذه الكيانات، التي تتجاوز في طبيعتها حدود الدولة التقليدية، تمثلت في فصائل مسلّحة وتنظيمات عقائدية عابرة للحدود، تُعرف في الأدبيات السياسية بالجهات الفاعلة من غير الدول. لا تعترف هذه الجهات بالنظام الإقليمي القائم، وتسعى إلى تشكيل هويات فوق وطنية قائمة على رؤى أيديولوجية أممية، كما هو الحال مع التنظيمات الجهادية. وقد كان لهذه التنظيمات أثر بالغ في زعزعة الاستقرار السياسي، عبر استخدام العنف الواسع النطاق، وتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، للترويج لأفكارها وتجنيد أنصارها.

كما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية، من ناحية، تجسيد التطلعات المعيارية لمجتمع دولي إقليمي وربما المجتمع العالمي الأوسع، حيث تزعم العديد من هذه الحركات، على سبيل المثال حزب العمال الكردستاني وحماس وحزب الله، السعي لتحقيق العدالة، إما من خلال العمل على حق تقرير المصير، أو كمقاومة ضد الظالمين، ولكنها تعتبر أيضًا جهات إرهابية من قبل معظم الدول. ومع ذلك، يمكنهم أيضًا تقويض المجتمع الدولي لأنهم يتحدون أسس العمل الجماعي من خلال تفاقم انعدام أمن النظام، أو ببساطة عن طريق تقويض دور الدول[١٩].

بالإضافة إلى استخدامها لتبرير التدخلات، حيث يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تصبح أدوات في يد الدول، فقد تم استخدام العديد منها في كثير من الأحيان كوكلاء من قبل القوى الإقليمية والعالمية الأخرى لتعزيز الأهداف السياسية وحتى الاقتصادية. علي سبيل المثال، دور إيران في دعم حزب الله وحافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني في التسعينيات هو مثال على كيفية استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لإبراز القوة[٢٠].

على الرغم من الأيديولوجية العالمية للجهات الفاعلة من غير الدول، فهذه منظمات قائمة على الأراضي في هذه المرحلة. لأكثر من ثلاث سنوات، سيطر داعش على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، والتي تصورها كجزء من خلافة دائمة التوسع بدلاً من كونها دولة قومية عادية. كما كان تنظيم الدولة فعليًا دولة فاشلة على غرار دول المنطقة التي سعت إلى تخريبها، والتي عانت من نفس العيوب المتوطنة التي أدت إلى زوال تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف[٢١]. وبالمثل، على الرغم من أيديولوجيتهم الإسلامية التوسعية، فإن حزب الله اللبناني والحوثيين اليمنيين، الذين يسيطرون فعليًا على دولهم، لم يصلوا إلى حد تحدي شرعية هذه الدول. ومع ذلك، فقد سعوا جاهدين لإعادة تشكيل النظام الإقليمي: حزب الله من خلال مشاركته المكثفة في الحرب الأهلية السورية، بينما الحوثيين بقتال السعوديين. وقد فعلوا ذلك بناءً على طلب من إيران الصاعدة، والتي، على الرغم من كونها دولة قومية إقليمية لفترة أطول بكثير من الدول العربية، فقد رفضت النظام الدولي القائم على الدولة القومية الإقليمية منذ تحولها عام ١٩٧٩ إلى الجمهورية الإسلامية. الأمر نفسه ينطبق على حماس، الفرع الفلسطيني من جماعة الإخوان المسلمين، التي تُخضع هدفها المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل للهدف الأوسع المتمثل في إقامة الخلافة، بما يتماشى مع رؤية أمها المصرية[٢٢].

وقد اتخذت دول الخليج مواقف صارمة تجاه تصاعد دور الجهات الفاعلة من غير الدول في المنطقة، وخاصة الميليشيات المسلحة ذات الصبغة الطائفية أو العقائدية، التي رأت فيها تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية ولدور الدولة المركزية. وقد برز ذلك بشكل واضح في اليمن، حيث خاضت المملكة العربية السعودية والإمارات حربًا مباشرة ضد جماعة الحوثي المدعومة من إيران. كما أبدت دول الخليج، خصوصًا البحرين والسعودية، تحفظًا واضحًا تجاه أدوار حزب الله في لبنان وسوريا، ودعمت إدراجه كمنظمة إرهابية في عدد من المنتديات الدولية. في المقابل، اتخذت بعض الدول الخليجية، مثل قطر، موقفًا مختلفًا، حيث حافظت على علاقاتها مع عدد من الفصائل الفلسطينية، واعتبرتها فاعلين شرعيين في إطار المقاومة ضد الاحتلال. هذا التباين في المواقف الخليجية يعكس تعدد الرؤى داخل المجلس إزاء دور الفاعلين غير الدوليين، بين من يراهم أدوات لزعزعة الاستقرار، ومن يعتبرهم امتدادًا لصراعات محلية مشروعة أو قوى تفاوضية لا يمكن تجاهلها.

### ٨. أزمة اللاجئين:

أصبح الصراع المسلح والاضطراب السياسي سمة رئيسية للواقع العربي منذ عام ٢٠١١، الأمر الذي أسفر عن موجات غير مسبوقة من النزوح القسري واللجوء داخل الدول العربية وعبر حدودها. وتشير البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن ما يقارب ٤٠٪ من مجموع اللاجئين والنازحين داخليًا على مستوى العالم ينتمون إلى الدول العربية أو يعيشون فيها، رغم أن سكان العالم العربي لا يشكلون سوى نسبة ٥٪ من سكان العالم. وتعد سوريا وفلسطين من أبرز بؤر النزوح، بينما تتفاقم الأوضاع في دول أخرى مثل اليمن وليبيا والسودان(٢٣). وقد فرضت هذه الأزمة الإنسانية الممتدة ضغوطًا هائلة على الدول العربية المستقبِلة للاجئين، خاصة تلك الواقعة على خطوط التماس، مثل الأردن ولبنان وتونس، التي وجدت نفسها أمام تحديات جسيمة في توفير الحماية والخدمات للفئات الضعيفة من اللاجئين، إلى جانب الحفاظ على تماسكها الداخلي واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي. وتعرض اللاجئون في هذه السياقات إلى تدهور متسارع في أوضاعهم الحقوقية والمعيشية، بما في ذلك تراجع فرص التعليم والرعاية الصحية، وتقلص الآفاق المستقبلية للأطفال والشباب.

على المستوى الإقليمي، ساهمت تحركات اللاجئين الواسعة في كشف هشاشة النظام العربي وتصدعه، وأثرت بشكل مباشر على أمن وسيادة الدول. فقد دفعت المخاوف الأمنية العديد من الدول إلى إغلاق حدودها أو فرض رقابة مشددة عليها، ما أدى إلى تقييد حركة الأشخاص والبضائع، دون أن يمنع ذلك استمرار عمليات العبور غير الرسمية. بل على العكس، أدى ذلك إلى توسع شبكات التهريب العابر للحدود، والتي لعبت دورًا متناميًا في تقويض سلطة الدولة وتعميق الاختراقات الأمنية والاقتصادية في المناطق الطرفية. وقد مثل انهيار الحدود بين بعض الدول العربية، كما حدث بين سوريا والعراق خلال تمدد تنظيم "داعش"، نموذجًا صارخًا لفقدان السيطرة السيادية، وهو ما عزز من تفكك البنية الإقليمية العربية، وزاد من صعوبة استعادة الدولة الوطنية لوظيفتها التقليدية. وبذلك لم تقتصر أزمة اللجوء والنزوح على بعدها الإنساني، بل أصبحت أيضًا أحد أبرز ملامح تعثر مشروع الدولة في العالم العربي، وعلامة دالة على عمق التحولات البنيوية التي طالت النظام الإقليمي العربي خلال العقد الماضي(٢٤).

ومن ثم، لم تكن دول الخليج العربي بمنأى عن تداعيات أزمة اللاجئين التي تفجّرت عقب اندلاع النزاعات في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق، إلا أنها لم تكن وجهة أساسية لاستقبال اللاجئين لأسباب ديمغرافية وقانونية. وقد فضّلت هذه الدول دعم جهود الإغاثة الإنسانية عبر مؤسساتها الرسمية ومنظماتها الخيرية، فبادرت المملكة العربية

السعودية والإمارات والكويت إلى تقديم مليارات الدولارات كمساعدات للدول المستضيفة، وعلى رأسها الأردن ولبنان وتركيا. كما أنشأت مخيمات للنازحين في الداخل السوري واليمني، وقدّمت دعمًا مباشرًا للمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال. ورغم تعرضها لانتقادات من بعض المنظمات الحقوقية بشأن محدودية استقبالها للاجئين على أراضيها، فقد برّرت هذه الدول مواقفها بمخاوف تتعلق بالأمن الوطني، والتركيبة السكانية، وغياب إطار قانوني واضح لاستيعاب اللاجئين على المدى الطويل. على المستوى السياسي، سعت دول الخليج العربي إلى الدفع نحو حلول سياسية للنزاعات من أجل وقف نزيف اللاجئين، باعتبار أن الحل الجذري للأزمة يكمن في إنهاء الحروب وإعادة بناء الدول المنكوبة.

في المحصلة، يتضح أن الأزمات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ لم تقتصر آثارها على البنية الداخلية للدول فحسب، بل ساهمت في إعادة تشكيل البيئة الأمنية والإقليمية على نحو معقد. فقد وفّرت تلك الأزمات، بما حملته من عدم استقرار سياسي، وتدهور اقتصادي، وتفكك مجتمعي، مناخًا ملائمًا لتصاعد ظاهرة الإرهاب وتغلغل التنظيمات المتطرفة في عدد من الدول العربية. وتُعد المنطقة العربية من أكثر المناطق عرضة لهذه التهديدات نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها هشاشة الدولة، واستمرار الصراعات المسلحة، وتفشي الفساد، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في أوساط الشباب، فضلًا عن أزمات النزوح واللجوء الواسعة. وقد استغلت الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم "داعش"، هذه الأوضاع لتوسيع نفوذها، مستفيدة من الفراغ الأمني والانقسامات السياسية لتقويض النظام الإقليمي وزيادة حدة التوترات داخل الدول وخارجها.

كما يتضح أن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي إزاء الأزمات الإقليمية منذ عام ٢٠١١ لم تكن موحدة بشكل كامل، بل تشكلت وفقًا لاعتبارات تتعلق بالأمن الوطني والاقليمي ، وموازين القوى الدولية، فضلًا عن التباينات في الرؤى السياسية داخل المجلس ذاته. ومع ذلك، يمكن القول إن القاسم المشترك في هذه المواقف تمثل في السعي إلى حماية استقرار المنطقة، ورفض التمدد الإقليمي غير العربي، ومواجهة الجماعات المتطرفة التي تهدد الدولة الوطنية. وتُظهر هذه المقاربة الخليجية براغماتية متزايدة في التعامل مع التحولات الجيوسياسية، إلى جانب إدراك متنامٍ بأهمية تنويع التحالفات، وتبني أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية مرنة لمواجهة تحديات مرحلة ما بعد الثورات، بما يحافظ على موقع الخليج العربي كفاعل إقليمي محوري في معادلات الأمن العربي والدولي.

**الخاتمة**

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن الأزمات السياسية التي واجهتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١ قد شكلت تحديات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فقد تعرضت دول الخليج لمجموعة من الضغوط الناجمة عن التحولات السياسية في المنطقة، بما في ذلك ثورات الربيع العربي، وصعود جماعات متطرفة، وتدخلات إقليمية تؤثر بشكل مباشر في أمن واستقرار هذه الدول. وعلى الرغم من التحديات، تمكنت دول المجلس من تبني سياسات مرنة ومتزنة، تجمع بين الدبلوماسية والحسم العسكري، وذلك لحماية مصالحها الوطنية وتعزيز استقرار المنطقة.

إن هذه الأزمات قد أسهمت في إعادة تقييم استراتيجيات دول الخليج العربي، سواء على المستوى الداخلي من خلال تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، أو على الصعيد الخارجي من خلال بناء تحالفات جديدة مع قوى كبرى وصغرى على حد سواء. في ظل هذه الظروف المعقدة، تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في تحديد أولوياتها استنادًا إلى رؤى سياسية جديدة، تسعى إلى التكيف مع الواقع الإقليمي والدولي المتغير، مع الحفاظ على وحدة المجلس وتعزيز تأثيره كقوة إقليمية مؤثرة.

وعليه، توصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً، النتائج:

- تأثير الأزمات على الاستقرار السياسي: أظهرت الأزمات السياسية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي منذ ٢٠١١ تأثيرًا واضحًا على الاستقرار السياسي، حيث ظهرت احتجاجات في بعض الدول، بينما واجهت دول أخرى تهديدات أمنية نتيجة لصراعات إقليمية.
- تنوع الاستجابات السياسية: تنوعت الاستجابات السياسية بين دول المجلس؛ ففي حين اعتمدت بعض الدول على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتهدئة الاحتجاجات، اعتمدت دول أخرى على التدابير الأمنية والسياسية المتشددة لمواجهة التحديات.
- دور التحالفات الإقليمية والدولية: أظهرت الأحداث أن التحالفات الإقليمية والدولية لعبت دورًا محوريًا في مساعدة دول المجلس على تجاوز بعض الأزمات، من خلال الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي.
- تأثير الأزمة اليمنية على أمن الخليج: أدت الأزمة اليمنية إلى تصاعد التوترات في المنطقة، مع تأثيرات كبيرة على أمن الخليج، حيث أصبحت بعض دول المجلس تواجه تحديات مباشرة تتعلق بالحدود والنزاعات المسلحة.

ثانيًا، التوصيات:

- تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي: من المهم أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي بين بعضها البعض، من خلال تفعيل آليات التعاون المشترك، مما يسهم في تقوية الأمن الإقليمي ويدعم الاستقرار الداخلي.
- تعميق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية: يجب أن تواصل دول المجلس تبني سياسات إصلاحية تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة، وتطوير النظام التعليمي والصحي، وتوفير فرص العمل للشباب، في محاولة لتخفيف الضغوط الاجتماعية.
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي: ينبغي على دول الخليج تعزيز التعاون الأمني فيما بينها، من خلال تنسيق الاستراتيجيات العسكرية والاستخباراتية لمواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف.
- تطوير استراتيجيات مواجهة الإعلام والتكنولوجيا: يجب أن تضع دول المجلس استراتيجيات فعالة لمواجهة تأثير وسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي في الأزمات، بما في ذلك تحسين الوعي الإعلامي، وتنظيم المعلومات وتحليلها بشكل سريع وفعال.
- الاهتمام بالقضية اليمنية: بالنظر إلى التأثير الكبير للأزمة اليمنية على أمن الخليج، يجب على دول المجلس دعم الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي شامل يضمن استقرار اليمن ويحد من التداعيات السلبية على المنطقة.
- الاستفادة من التحالفات الدولية بحذر: ينبغي على دول الخليج أن تسعى إلى بناء تحالفات استراتيجية جديدة مع القوى العالمية الكبرى، ولكن بحذر شديد، بما يضمن مصالحها الإقليمية والمحافظة على سيادتها الوطنية.

**قائمة المراجع والمصادر النهائية**

أولاً، المراجع العربية:

١. أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل الحالي، المستقبل العربي، ١٩٩٣.

٢. إيمان منجي، إدارة الأزمات والكوارث، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢١.

٣. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط؛ https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7%/

٤. روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (٢٠١٦)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/

٥. السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

٦. السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث – حلول علمية، مكتبة الكتب العربية، ١٩٩٧.

٧. صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، دار المنهل، عمان، ٢٠١٣.

٨. عبدالسلام الجوادي عبدالسلام، الأسس النظرية حول مفهوم الأزمة وإدارتها، أعمال وبحوث المؤتمر العلمي الأول تحت شعار: الجامعة في خدمة المجتمع، جامعة الزيتونة، ج١، ليبيا، ٢٠١٥.

٩. عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.

١٠. محمد الجندي، متاهة الإرهاب – الشرق الأوسط من الخلافة الي الإرهاب في الفضاء الإلكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٠).

١١. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/Story/123460/

١٢. نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٦).

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, International Relations Publishing, 2018.
2. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm
3. Jonathan Bundy, "Crises and Crisis Management Integration", Journal of Management, Arizona State University, 2017.
4. Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/conflict-and-migration-in-the-middle-east-syrian-refugees-in-jordan-and-lebanon/

5. Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), Link : https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522
6. Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees-and-displacement-in-middle-east-pub-68479
7. Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), Link : https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/
8. Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), Link : https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb
9. Misse Wester and Malin Mobjork, "A Brief Survey of the Work Being Performed by Crisis Organizations in European Union Member States on Climate Change Effects". Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 25, N.4, December 2017.

---

(١) عبدالسلام الجوادي عبدالسلام، الأسس النظرية حول مفهوم الأزمة وإدارتها، أعمال وبحوث المؤتمر العلمي الأول تحت شعار: الجامعة في خدمة المجتمع، جامعة الزيتونة، ج١، ليبيا، ٢٠١٥، ص٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص٩٢.

(٣) إيمان منجي، إدارة الأزمات والكوارث، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢١، ص٧.

(٤) المرجع السابق، ص٧.

(٥) صلاح عبد الحميد، الإعلام وإدارة الأزمات، دار المنهل، عمان، ٢٠١٣، ص١٤.

(٦) إيمان منجي، إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

(٧) السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٣.

And also: Jonathan Bundy, "Crises and Crisis Management Integration", Journal of Management, Arizona State University, 2017, P.2.

(٨) أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل الحالي، المستقبل العربي، ١٩٩٣، ص١٣-١٥.

(9) Misse Wester and Malin Mobjork, "A Brief Survey of the Work Being Performed by Crisis Organizations in European Union Member States on Climate Change Effects". Journal of Contingencies and Crisis Management, Vol. 25, N.4, December 2017, P-P: 364-368.

(١٠) السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث - حلول علمية، مكتبة الكتب العربية، ١٩٩٧، ص١٧.

(١١) إيمان منجي، إدارة الأزمات والكوارث، مرجع سابق، ص١٧.

(١٢) المرجع السابق، ص١٧.

١٣ . باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/%

١٤ . مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Story/123460/

١٥- محمد الجندي، متاهة الأرهاب - الشرق الأوسط من الخلافة الي الأرهاب في الفضاء الألكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٠)، ص٨٢-٨٣؛ وأيضًا: نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، ٢٠١٦)، د.ت.

(١٦) عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨، ص٧-٩؛ وأيضًا: روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (٢٠١٦)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/

(17) George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm

(18) Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), Link : https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/

(19) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, International Relations Publishing, 2018, P26-27.

(20) Ibid, P26-27.

(21) Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), Link : https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb

(22) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, Op, Cit.,, P26-27.

(23) Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees-and-displacement-in-middle-east-pub-68479

And: Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/conflict-and-migration-in-the-middle-east-syrian-refugees-in-jordan-and-lebanon/

(24) Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), Link : https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522